قرار واحد خفّض تكاليف براد التصدير من ٣٥٠٠ إلى ٢٤٠٠ دولار

السماح للسيارات العربية بتحميل صادراتنا الزراعية

الصيرفي لـ«الوطن»: سورية تتميز عن منافسيها بتصدير البرتقال الماوردي

رامز محفوظ

بين رئيس مجلس إدارة الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني رياض الصيرفي أن قرار الحكومة بالسماح للسيارات العربية بدخول الأراضي السورية لتحميل الصادرات الزراعية قرار إيجابي ومفيد خصوصاً لموسم الحمضيات باعتباره يخفض تكاليف التصدير الذي تعتبر أجور النقل جزءاً منه الأمر الذي يشجع الفلاح على الاستمرار بالزراعة والإنتاج.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الصيرفي أن هناك مشكلة وصعوبة بتصدير الحمضيات نعانيّ منها كل عام نتيجة كثرة الإنتاج، وخلال سنوات ما قبل الأزمة كان اعتماد موسم الحمضيات على التصدير، مؤكداً أن تصدير الحمضيات يتم إلى العراق ودول الخليج، وأضاف: نحن مقيدون بالتصدير إلى دول الخليج في حين أن التصدير إلى العراق أكثر مرونة وسهولة نتيجة سهولة التعامل مع السوق العراقية.

ولفت الصيرفي إلى أنه بالنسبة لموسم الحمضيات، فعندما تذهب الشاحنات أو البرادات السورية إلى دول الخليج تجري عملية مناقلة للبضاعة المحملة بين البرادات السورية والبرادات الأردنية داخل الحدود الأردنية كما أن البرادات السورية تنتظر لوقت طويل عند الحدود العراقية لحين دخولها إلى الأراضي العراقية، وهذا الأمر يؤدي إلى هدر كميات كبيرة من مادة المازوت اللازمة للتبريد، بحدود ٦٠٠ ليتر تقريباً نتيجة الانتظار الطويل والمناقلة عند الحدود، ولتقليل هذا الهدر والمصاريف تم التواصل مع المعنيين في وزارة النقل ومع مجلس الأعمال السوري العراقي للطلب من الحكومة بالسماح للسيارات العربية الداخلة إلى الأراضي السورية بتحميل الصادرات الزراعية وأيرزها الحمضيات واستجابت الحكومة فوراً، موضحاً أن أي سيارة عربية بإمكانها تحميل الصادرات الزراعية السورية لأي بلد عربي وليس بالضرورة إلى بلدها المنشأ.

وأشار إلى أن تكلفة البراد السوري المحمل بالحمضيات من الساحل إلى العراق أو دول الخليج عبر معبر نصيب كانت بحدود ٣٥٠٠ دولار لكن عندما تجاوبت الحكومة وسمحت للسيارات والبرادات العربية بتحميل الحمضيات السورية انخفضت التكلفة لحدود ٢٤٠٠ دولار ما أدى لتحقيق وفر جيد، مشيراً إلى أن البراد السعودي عندما يدخل الأراضي الأردنية على سبيل المثال لا يدفع رسوم ترانزيت، في حين أن البراد السوري يدفع رسوماً، مبيناً أن هناك عدة دول تنافس سورية بتصدير الحمضيات أبرزها مصر التي تصدر الحمضيات بكثرة إلى دول الجوار وهذه الدول لا تعاني عقبات ورسوماً مفروضة عليها مثل سورية، لكن سورية تتميز عن مصر بالبرتقال الماوردي الذي لا يزرع فيها وهو مطلوب للتصدير ولو كانت تكاليفه مرتفعة على عكس بقية الأنواع من الحمضيات التي يوجد لها مثيل في دول أخرى ولا تستطيع المنافسة بها في حال كانت تكاليفها مرتفعة.

وعن إمكانية تمديد مدة السماح للسيارات العربية بتحميل الصادرات الزراعية السورية عند انتهاء مدة السماح المحددة بتاريخ العاشر من الشهر القادم لفت الصيرفي إلى أن تمديد مدة السماح مرهون بقرار من الحكومة، ويمكن التمديد في حال كان موسم الإنتاج قوياً عند انتهاء المدة ولا بد من زيادة التصدير.

وختم الصيرفي بالقول إنه ليس هناك إحصائية دقيقة بعدد السيارات العربية التي تحمل الصادرات الزراعية السورية إلى الخارج، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن تحميل الصادرات الزراعية السورية بالسيارات العربية يتم بشكل يومي وهناك نسبة جيدة من إجمالي الصادرات الزراعية السورية تحمل بسيارات عربية وأكثرها من الحمضيات.

وكان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً بالسماح للسيارات العربية بالدخول إلى سورية لتحميل الصادرات الزراعية المعدة للتصدير حصراً ولمدة شهر واحد فقط اعتباراً من العاشر من الشهر الجاري.

نصدر لكل الخليج

العقاد لـ«الوطن»: لا علاقة للتصدير بارتفاع الأسعار.. والخضر والفواكه غير قابلة للاحتكار

جلنار العلي

بيّن عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه في دمشق محمد العقاد أن حركة التصدير إلى الدول المجاورة تعد جيّدة، لافتاً إلى أن وسطي حجم الصادرات اليومية يتراوح بين ١٥-٢٥ براداً بشكل يومي، أي بكمية تتراوح بين ٣٧٥-٦٢٥ طناً، إلا أنه لا يوجد أي زيادة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كاشفاً في تصريح لـ«الوطن» عن تصدير ٢١٢ براداً خلال عشرة الأيام الأخيرة، من الخضر والفواكه من بندورة وحمضيات ورمان وغير ذلك إلى دول عديدة منها البحرين والكويت والسعودية والإمارات وقطر وسلطنة عمان ومسقط.

وأردف أن تصدير الخضر والفواكه لا يؤثر في أسعارها بالمطلق، بل على العكس فهو يشجع المزارع ويعطيه أملاً للاستمرار، وذلك بسبب افتتاح أسواق خارجية لتسويق محاصيله.

وفي السياق، أشار العقاد إلى أن الارتفاع الكبير في أسعار الخضر والفواكه الذي يشهده المواطن بشكل يومي له عدة أسباب منها ارتفاع التكاليف وأسعار الوقود وأجور النقل واليد العاملة، وثمن البذور والأسمدة التي يدفعها المزارع، مؤكداً أن هذا الواقع أدى إلى مزيد من الضعف في القوة الشرائية لدى المواطن بسبب انخفاض الدخل، إضافة إلى أن الأسعار لا ترضي المستهلك ولا المزارع الذي بات خاسراً، وهذا الأمر تسبب بدوره في تراجع كبير في الزراعة بشكل سنوي بل شهري أيضاً، وكان الأثر واضحاً من خلال التراجع في حجم الكميات التي تصل إلى سوق الهال.

وأكد العقاد أن الخضر والفواكه مواد غير قابلة للاحتكار، فهي تباع وتشترى بحسب الحاجة وتوافرها بالسوق، موضحاً أن الأسعار تنخفض كلما تكدست البضائع بسبب انخفاض جودتها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تلف هذه المحاصيل في حال عدم البيع، وخسائر كبيرة بالنسبة للباعة.

ومن جهة أخرى، أشار العقاد إلى تراجع حجم الكميات التي يشتريها تجار المفرق بسبب تغير عادات الشراء فعوضاً من أن يشتري المواطن كيلو بندورة على سبيل المثال أصبح يشتري حبة أو اثنتين حسب الكمية التي تحتاجها طبخته.

وحول أسعار بعض الخضر والفواكه في سوق الهال يوم أمس، ذكر العقاد أن كيلو البندورة (الجملة) يتراوح بين ١٥٠٠-٢٥٠٠ ليرة، والباذنجان ٣٠٠٠-٣٥٠٠ ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للكوسا، أما الزهرة فيتراوح سعر الكيلو منها بين ٣٥٠٠-٤٠٠٠ ليرة، الجزر ٢٥٠٠-٣٠٠٠ ليرة، والبصل ٢٥٠٠-٣٥٠٠ ليرة، والبطاطا ٥٠٠٠-٦٠٠٠ ليرة، لافتاً إلى أن نسب الأرباح تحدد بحسب بعد المنطقة عن سوق الهال.

الزراعة «متفائلة» والفلاحون يأملون الربح

مدير فرع السورية للتجارة في اللاذقية لـ«الوطن»: مجرد تدخل المؤسسة يمنع ابتزاز التجار

اللاذقية- عبير محمود

أكد مدير فرع السورية للتجارة في اللاذقية محمد سلمان لـ«الوطن»، أن الفرع بصدد تجهيز برادين بحمولة إجمالية فيهما تصل لحوالي ٥٠ طناً من الحمضيات للتصدير إلى العراق وفق توجيهات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والإدارة العامة للمؤسسة السورية للتجارة للعمل بمبدأ سياسة التدخل الإيجابي.

وأشار سلمان إلى أن كل الأمور المتعلقة بتصدير الحمضيات بجهوزية تامة سواء العاملين أم مراكز الفرز والتوضيب والآليات استعداداً للتصدير إلى العراق، مشيراً إلى أن العملية مستمرة بالتوازي مع التوزيع إلى المحافظات الأخرى بالتسويق الداخلي وإلى صالات المؤسسة.

وذكر مدير فرع السورية للتجارة أنه يتم استجرار محصول الحمضيات من أرض الفلاح بشكل مباشر بسعر ٢١٢٥ ليرة سوريّة للكيلو، قائلاً: إن الصناديق والقبّان من المؤسسة إضافة إلى (الكمسيون) «صفر»، جميعها عوامل تخفف الأعباء المادية وأجور النقل على الفلاح، ما يوفر على المزارع بين ٩٠٠- ١٠٠٠ ليرة بكل كيلو من الحمضيات.

ولفت سلمان إلى أنه بمجرد تدخل السورية للتجارة في تسويق الحمضيات فإن ذلك ينعكس إيجاباً على الفلاح ويمنع ابتزاز التجار، مشيراً إلى وجود ثقة في المؤسسة بما تقوم به وفق مبدأ التدخل الإيجابي وبالتالي تحسين أسعار المادة في السوق بشكل عام.

من جهته أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، أن أي تحرك تجاه تسويق الحمضيات يعتبر أمراً إيجابياً خاصة إذا كان من جهة عامة، مشيراً إلى وجود تفاؤل بعملية التصدير إلى الخارج بأن تنعكس على تحسن الأسعار خلال الفترة المقبلة.

وقال: إن مديرية الزراعة تدعم أي أمر من شأنه أن يسهم في انسياب الحمضيات من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك سواء داخل القطر أم خارجه، منوهاً إلى أن التعويل على السوق الخارجية بشكل كبير دون استيعاب السوق المحلية أقل بكثير من الطاقة الإنتاجية لهذا الموسم وتقدر بحوالي ٦٥٨٩٢٦ طناً.

وأشار دوبا إلى ضرورة التركيز على تسهيل كل الإجراءات وتقديم الدعم اللازم للعملية التسويقية ما يؤدي لتسهيل انسياب الحمضيات السورية إلى الدول المجاورة، وبالتالي ينعكس ذلك على هذه الزراعة الأساسية في المحافظة والساحل عموماً.

وحول الأسعار، بيّن دوبا أن السعر الوسطي لأصناف الحمضيات خلال شهر تشرين الثاني الجاري يتراوح حسب الصنف، ومنها سعر ١٦٧٥ ليرة لكيلو أبو صرة بلدية، ٢٦٦٠ ليرة لكيلو أبو صرة شموطية، ألفا ليرة لسعر كلمنتينا بلدية، ١٩١٥ ليرة كلمنتينا فرنسية، ٣٣٥٠ ليرة كلمنتينا طرابلسية، ١٧٠٠ ليرة كريفون دموي، ٢٧٥٠ ليرة يوميلو، ١٧٩٠ ليرة ساتزوما هجين، ١٤٥٠ ساتزوما بلدية، ٢٢١٥ ليرة حامض بلدي، ١٧٦٠ ليرة حامض أميركي، مقابل ٩٨٥ ليرة لكيلو الحامض ماير.

بدوره، قال رئيس فرع اتحاد الفلاحين في اللاذقية للتجارة في تسويق الحمضيات فإن ذلك ينعكس إيجاباً على الفلاح ويمنع ابتزاز التجار، مشيراً إلى وجود ثقة في المؤسسة بما تقوم به وفق مبدأ التدخل الإيجابي وبالتالي تحسين أسعار المادة في السوق بشكل عام.

من جهته أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، أن أي تحرك تجاه تسويق الحمضيات يعتبر أمراً إيجابياً خاصة إذا كان من جهة عامة، مشيراً إلى أهمية أن تستمر عملية التصدير إلى الخارج بأن تنعكس على تحسن الأسعار خلال الفترة المقبلة.

موسم القطن مخيب للآمال.. «١٢ ألف» طن قطن تم تسويقها حتى الآن

نفّوس لـ«الوطن»: الكميات لا تكفي لتشغيل معامل القطاع العام

العلي لـ«الوطن»: لا يمكن التنبؤ بالكميات النهائية والاستلام مستمر حتى نهاية العام

هناء غانم

أكد مدير المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان يوسف نفوس في تصريح لـ«الوطن» أن إجمالي الكميات المسوقة من محصول القطن المحبوب لتاريخه لهذا الموسم بلغت ١٢,٠٥٩ طناً ولا تزال عمليات التسويق واستلام المحصول من الفلاحين مستمرة، مشيراً إلى أن الكميات المتوقع استلامها لنهاية العام تقدر بنحو ١٤,٣٧٣ طناً من المناطق الآمنة علماً أن المخطط حسب وزارة الزراعة بحدود ١٨ ألف طن، أي إن الموسم لهذا العام يعتبر ضعيفاً والكميات لا تكفي لتشغيل معامل القطاع العام، مرجعاً السبب إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الكبيرة على جميع الصعد، من مستلزمات الزراعة إلى أجور اليد العاملة وغيرها.

وأشار إلى أن محلجي تشرين بحلب والعاصي بحماة يعملان بكامل الطاقة الإنتاجية إضافة لذلك هناك محالج تجرى لها عمليات صيانة ومنها شارف على الانتهاء، موضحاً أن المؤسسة تقوم بالإنتاج في هذه المحالج بشكل مباشر وعلى ضوء الكميات المستلمة والتي يتم استجرارها بشكل مباشر إلى شركات الغزول التابعة للقطاع العام.

ولفت نفوس إلى أن المؤسسة تقوم حالياً بدفع قيم الأقطان للمزارعين من المصرف الزراعي حسب الكميات المسلمة لكل فلاح حيث بلغت قيمة الكميات المسلمة بنحو ١٢٥ مليار ليرة، مبيناً أن التسعيرة صدرت بقرار من اللجنة الاقتصادية بتحديد ١٠ آلاف ليرة للكيلوغرام الواحد، تشجيعاً للمزارعين لتسليم كامل المحصول إلى المحالج وزيادة المساحات المزروعة في الموسم القادم.

وذكر نفوس أن مؤسسة الأقطان تتسلم ٣٥ بالمئة من القطن و٦٠ بالمئة من البذار و٥ بالمئة مخلفات إنتاج مبيناً أن المؤسسة قامت بتسليم نحو ٧ آلاف طن من بذور زيوت القطن إلى شركات الزيوت في القطاع العام ويستخرج منه الكميات المتبقية (الكسبة) كمادة علفية.

وحول قرار الحكومة باستيراد القطن، قال إن المؤسسة غير معنية بالاستيراد الذي فتح للقطاع الخاص لتغطية حاجة منشآتهم الصناعية المرخصة أصولاً والعاملة بإنتاج الغزول القطنية التي تستخدم القطن المحلوج كمادة أولية وفقاً للطاقات الإنتاجية الفعلية وبعد الحصول على موافقة وزارة الزراعة.

«الوطن» تواصلت مع مدير مكتب القطن في وزارة الزراعة المهندس أحمد العلي للاستفسار عن الكميات المخطط استلامها من الأقطان لنهاية الموسم فأكد أنه لا يمكن التنبؤ بالكميات النهائية للمحصول وأن الاستلام مستمر لنهاية العام، مؤكداً جاهزية المحالج طوال فترة موسم القطاف لاستلام محصول القطن من المزارعين. ويشار إلى أن المساحة المزروعة بمحصول القطن بلغت هذا الموسم ٣٥٨٩٣ هكتاراً منها ٧١٧٥ هكتاراً في المناطق الآمنة.

وأشار إلى أن الوزارة قدمت كامل التسهيلات اللازمة من تأمين الشلول القطنية وشهادات المنشأ وسهولة المرور إلى المحالج لتسليم المحصول والوقوف على حاجة المحالج ومراكز الاستلام المنتشرة في جميع المحافظات، مبيناً أن هناك ٧ محالج تتسلم المحصول في المحافظات المنتجة وهي محالج تشرين بحلب والفداء والعاصي والسلمية ومحردة بحماة ودير الزور القديم والوليد بحمص ومركز استلام السبخة بالرقة.